



السبت ١٦ شوال ١٤٤٧ هـ - 4 أبريل 2026 م

## أخبار النافذة

[يوم خسائر حوية أمريكية غير مسبوقة يكشف تعثر الأمريكيين و يضع إدارة ترامب تحت الضغط تقاوي مجهولة تضرب الحقول وتفتح أسئلة التصدير وتكشف خلال الرقابة في الزراعة المصرية اجتماع إسلام آباد بين كسر الجمود واختبار النفوذ وحدود المبالغة.. هل يحلحل الموازين؟ روايت ومعاشات على الأرصفة.. زحام الصرافات في مصر يكشف فشل إدارة السولة وإهانة المستحقين باكستان تخفف صدمة الوقود بدعم مباشر للمواطنين... ومصر تزيد أعباءهم الحرب تتسع من أجواء إيران إلى هرمز والعراق وترامب يقلل من إسقاط الطائرة الأميركية موديز ترصد تراجع الجنيه وسط رفض البنك المركزي لدعمه فيما يدفع المواطن فاتورة عزز الحكومة السيسي يستعين بالشئون المعنوية للجيش لتهدئة الغضب الشعبي عبر تبرير التقشف وتحمل الإجراءات الصعبة](#)

□

Submit

Submit

- [الرئيسية](#)
- [الأخبار](#)
  - [اخبار مصر](#)
  - [اخبار عالمية](#)
  - [اخبار عربية](#)
  - [اخبار فلسطين](#)
  - [اخبار المحافظات](#)
  - [منوعات](#)
  - [اقتصاد](#)
- [المقالات](#)
- [تقارير](#)
- [الرياضة](#)
- [تراث](#)
- [حقوق وحرمان](#)
- [التكنولوجيا](#)
- [المزيد](#)
  - [دعوة](#)
  - [التنمية البشرية](#)
  - [الأسرة](#)
  - [مديا](#)

[الرئيسية](#) « [تقارير](#)

## تقاوي مجهولة تضرب الحقول وتفتح أسئلة التصدير وتكشف خلال الرقابة في الزراعة المصرية





السبت 4 أبريل 2026 06:30 م

تتعامل وزارة الزراعة في مصر مع ملف التقاوي مجهولة المصدر بوصفه مخالفة تجارية، لكن التحذيرات الأخيرة تكشف أن القضية أوسع من ذلك بكثير. فحين تنتشر إعلانات ممولة عبر مواقع التواصل لتسويق أصناف غير مسجلة بأسماء لافتة مثل "أرز سوبر 600" و"قمح 999"، ثم تصل هذه التقاوي إلى المزارع خارج القنوات المعتمدة، فإن الخطر لا يتوقف عند خسارة فردية لمزارع واحد، بل يمتد إلى جودة المحصول وإصابة التربة والأثر اللاحق على السوق المحلي والخارجية. وزارة الزراعة شددت في مارس على أن هذه التقاوي تُداول عبر جهات غير معتمدة وبعيدًا عن الإطار الرسمي، وأن بعضها يُسوّق باعتباره مستوردًا أو يُدخل بطرق غير شرعية، وهو ما يضع المنظومة الرقابية أمام اختبار مباشر يتعلق بقدرتها على ضبط السوق قبل وصول الضرر إلى الحقل نفسه.

ولا تبدو المشكلة منفصلة عن نقاش أوسع حول نوعية الإنتاج الزراعي في مصر ومعايير مطابقته للمواصفات المحلية والدولية. فالدولة تتحدث في الوقت نفسه عن توسيع حركة تداول التقاوي والشتلات وعن نمو الصادرات الزراعية وارتفاع الثقة الدولية في المنتج المصري، بينما تضطر الوزارة إلى إصدار تحذيرات صريحة للمزارعين من شراء تقاوي غير معتمدة والالتزام فقط بالعبوات التي تحمل بطاقة اعتماد رسمية. هذا التناقض يكشف أن النجاح في ملف التصدير لا يلغي وجود ثغرات داخل السوق المحلية، وأن أي خلل يبدأ في مرحلة التقاوي قد يتحول لاحقًا إلى تراجع في الإنتاجية أو مشكلات صحية أو تعثر في مطابقة بعض الشحنات لاشتراطات الأسواق الخارجية.

## الإعلانات المضللة تكشف أن الرقابة تصل متأخرة إلى سوق التقاوي

ثم بدأت الأزمة من المنصات الرقمية التي صارت مدخلًا مريحًا لترويج أصناف غير مسجلة بأسماء تسويقية جذابة ووعود إنتاجية كبيرة. وزارة الزراعة قالت بوضوح إن هذه الإعلانات تعتمد على بيانات وصور مضللة لاستقطاب المزارعين، وإنها تروج لتقاوي خارج الإطار الرسمي، وهو ما يعني أن المزارع يشتري مادة زراعية لا يملك أي ضمان حقيقي بشأن أصلها أو سلامتها أو مطابقتها للصفة المعلن.

وبعد هذا التحذير، أعادت الوزارة التأكيد على أن الإدارة المركزية لفحص واعتماد التقاوي هي الجهة الوحيدة المختصة بفحص واعتماد التقاوي في مصر، وأن أي تداول يتم خارج هذه المظلة يمثل مخالفة مباشرة. كما أوضح الدكتور أمجد أحمد ربحان، مدير عام شؤون فحص التقاوي بالمحافظات، أن هذه الإدارة هي الجهة الرقابية الوحيدة المنوط بها اعتماد التقاوي، وهو ما يحدد بوضوح خط الفصل بين السوق القانونية والسوق الموازية.

ثم يزداد ثقل هذه النقطة حين نضعها بجوار ما تعلنه الدولة عن اتساع شبكة المنافذ المرخصة والقدرات الفنية للفحص والغرلة. تقارير منشورة في الصحافة الزراعية المتخصصة تحدثت عن وجود 19 ألف منفذ مرخص لبيع التقاوي، و13 معملًا لفحص واعتماد التقاوي، إلى جانب عشرات محطات الإعداد والغرلة. وإذا كانت هذه البنية موجودة فعلاً، فإن استمرار تسويق أصناف مجهولة عبر الشبكات الاجتماعية يفتح سؤالًا مباشرًا عن كفاءة الإنفاذ لا عن غياب الأدوات فقط.

وفي هذا السياق، يكتسب رأي الدكتور بسيوني زايد، الأستاذ بمعهد المحاصيل الحقلية، أهمية خاصة لأنه يربط بين الاعتماد الرسمي وبين الصفات الإنتاجية الحقيقية للصفة. زايد أوضح عند حديثه عن الأرز أن الأصناف المعتمدة والموصى بها هي التي خضعت للتقييم وتحمل صفات معلومة من حيث الإنتاجية وتحمل الإجهادات واحتياجات المياه. هذا التحديد يعني أن شراء صنف غير مسجل لا يهدد الموسم فقط، بل ينسف أساس المقارنة العلمية التي يعتمد عليها المزارع في قراره.

## التقاوي غير المعتمدة تهدد الإنتاج من أول الزراعة إلى آخر الحصاد

ثم ينتقل الخطر من شاشة الهاتف إلى التربة نفسها. وزارة الزراعة حذرت من أن استخدام التقاوي مجهولة المصدر قد يؤدي إلى انخفاض ملحوظ في الإنتاجية، كما قد ينقل أمراضًا فطرية وفيروسية إلى التربة والمحاصيل، وهو ما يجعل الضرر مضاعفًا. فالمزارع لا يخسر فقط محصول موسم واحد، بل قد يواجه تراجعًا ممتدًا في جودة أرضه وفي سلامة الدورة الزراعية التي تلي ذلك.

وبسبب هذا الخطر، لا يعود الملف متعلقًا بتقليد تجاري أو إعلان مضلل فقط، بل بجودة الأمن الغذائي نفسه. التقاوي المحسنة، وفق تقييمات قطاع التقاوي ودراسات تطوير القطاع، ترتبط أصلاً بزيادة الإنتاجية ومقاومة الآفات والأمراض وتحمل الجفاف والملوحة. لذلك فإن إدخال تقاوي مجهولة إلى الحقول يعني ببساطة تعطيل أول حلقة في سلسلة الإنتاج، واستبدال مادة تم اختبارها بمادة لا يملك أحد بيانات موثوقة عنها.

كما يفسر ذلك إصرار الوزارة على دعوة المزارعين إلى الشراء من الجهات المعتمدة فقط والتأكد من وجود بطاقة الاعتماد الرسمية على العبوات. هذه الدعوة لا تبدو توجيهًا إرشاديًا عاديًا، بل محاولة لتقليل الخسائر قبل وقوعها، لأن التقاوي في المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح والأرز والذرة لا تحدد كمية الناتج فقط، بل تحدد أيضًا مدى تجانسه وسلامته وقدرته على تحمل الظروف البيئية المختلفة.

ومن هنا يبرز رأي الدكتور أحمد عصام، رئيس لجنة تقاوي الحاصلات الزراعية، الذي عرض في فبراير حصيلة أعمال اللجنة خلال 2025 بوصفها جزءًا من استراتيجية تعزيز الأمن الغذائي وتوطين صناعة التقاوي وتقليل الاستيراد ودعم الصادرات. قيمة هذا التصريح أنه يوضح أن ملف التقاوي ليس تفصيليًا إداريًا، بل مكون أساسي في السياسة الزراعية كلها. وإذا كان هذا هو موقع التقاوي داخل الاستراتيجية الرسمية، فإن انفلات جزء من السوق خارج الاعتماد الرسمي يصبح مسألة تمس المنظومة لا الأطراف الهامشية فقط.

## من جودة التقاوي إلى جودة الصادرات يبقى السؤال مفتوحًا داخل السوق المحلية

ثم يفتح تحذير الوزارة بابًا منطقيًا على ملف الصادرات الزراعية، لأن جودة التقاوي تمثل نقطة البداية في أي سلسلة إنتاج تستهدف الأسواق الخارجية. صحيح أن أسباب رفض الشحنات في الخارج ترتبط كثيرًا بمتبقيات المبيدات والملوثات الميكروبية والسموم الفطرية، لكن هذا لا ينفي أن ضعف التقاوي أو عدم مطابقتها قد يعكس لاحقًا على تجانس المحصول وقوته وقدرته على استيفاء المواصفات المطلوبة.

وبعد هذا الربط، يصبح من الضروري التمييز بين ما هو ثابت وما هو محتمل. الثابت أن مصر حققت نموًا كبيرًا في الصادرات الزراعية، وأن منظومة الحجر الزراعي والمجالس التصديرية تتحدث عن سمعة جيدة للمنتج المصري في الخارج. والثابت أيضًا أن الوزارة تحذر من سوق موازية لتقاوي مجهولة المصدر. لكن لا توجد في المصادر التي اطلعت عليها تأكيدات رسمية مباشرة تربط بين هذه التقاوي وبين حالات رفض تصديري بعينها، لذلك تبقى العلاقة محل تساؤل جدي لا حكم نهائي.

كما يظل سؤال السوق المحلية أكثر حساسية، لأن الحديث عن مصير المحاصيل غير المطابقة للتصدير لا تحسمه المصادر الرسمية بصورة مباشرة. بعض المختصين والمواد الصحفية يطرحون احتمال توجيه جزء من هذه المنتجات إلى السوق الداخلية أو الصناعات الغذائية، لكنني لم أجد في المصادر المتاحة تأكيدًا رسميًا حاسمًا يثبت ذلك في هذا الملف تحديدًا. ولهذا فإن المخاوف قائمة، لكن توثيقها يحتاج بيانات رقابية منشورة لا مجرد تقديرات.

وفي المقابل، قال عبد الحميد الدمرداش، رئيس المجلس التصديري للحاصلات الزراعية، إن النتائج التي حققتها الصادرات تعكس جهودًا مشتركة ومنظومة رقابية تحافظ على سمعة وجود المنتج المصري في الأسواق العالمية. هذا التصريح مهم لأنه يوضح أن التصدير الناجح يقوم أصلًا على رقابة صارمة ومواصفات منضبطة. لكن هذا النجاح نفسه لا يغلق الباب أمام سؤال مواز يتعلق بما إذا كانت السوق المحلية تتمتع بالمستوى الرقابي نفسه الذي يحمي أسواق الخارج.

ولذلك تكشف قضية التقاوي المجهولة أن الخلل لا يقتصر على صفحات تباع الوهم للمزارعين، بل يمتد إلى منظومة تحتاج رقابة أسرع وتوعية أوسع وتوافرًا أكبر للتقاوي المعتمدة بأسعار معقولة. فالمزارع الذي ينحرف إلى صنف غير مسجل لا يفعل ذلك دائمًا بدافع المخالفة، بل أحيانًا بدافع السعر أو الندرة أو الوعد بعائد أعلى. وحين تترك هذه المساحة مفتوحة، تتحول الأرض نفسها إلى حقل اختبار يدفع ثمنه المزارع والمستهلك والقطاع التصديري معًا.

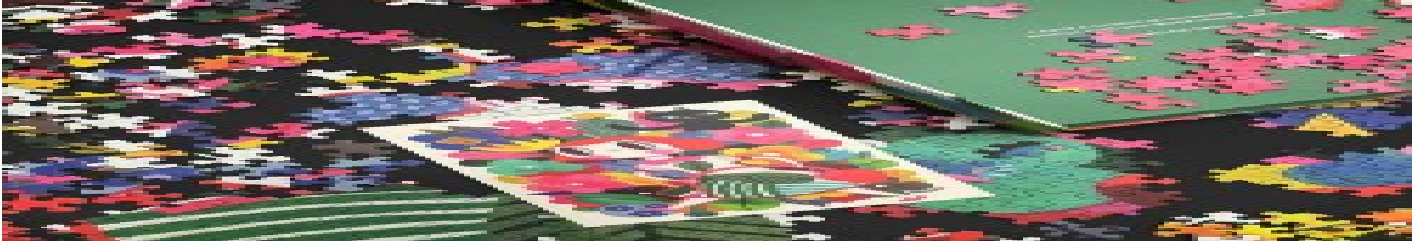
وفي المحصلة، فإن تحذير وزارة الزراعة لا يجب أن يُقرأ باعتباره بيانًا عابرًا، بل باعتباره اعترافًا بأن سوق التقاوي في مصر ما زالت قابلة للاختراق من خارج القنوات المعتمدة. وإذا كانت التقاوي هي بداية المحصول، فإن أي تهاون في ضبطها يعني فتح الباب لتراجع الإنتاجية وتهديد الجودة وتعريض السوق المحلية لمنتجات أقل انضباطًا. هذا الملف لا يحتاج بيانات مطمئنة فقط، بل يحتاج حضورًا رقبائيًا يسبق

## تقارير



تدويل "حرب هرمز" هدف ترامب للفاك من التكلفة العسكرية والاقتصادية لأمريكا  
الاثنين 16 مارس 2026 08:30 م

## تقارير



سيونس || فوائد البازل للصحة النفسية في ثقافة اللهاث المستمر  
الأحد 8 فبراير 2026 05:00 م

## مقالات متعلقة

ق فارملا عطاق دض تاغلابى لإ ق لعم ربوطا ع ورشم نم .. ريجته ططخمو يريخ ف قون يي "يايطبط ف قو" لينم

منيل "وقف طبياي" سن وقف خري ومخطط تهجير.. من مشروع تطوير معلق إلى بلاغات ضد قطع المرافق  
طاسولا قريشلا؛ ضرلا يي ف "ليئارسا ق" > لود ن لاداجتي يباكاه كيامو نوسلراك ركات || تسوبن طنشاو

واشنطن بوست || تاكر كارلسون ومايك هاكابي يتجادلان حول "حق إسرائيل" في الأرض بالشرق الأوسط  
ندرلاو برصمو ايكرتو ليئارسا ن يي تاقلعلا عبيطلا قيكيرما ة طاسو || تونرحأ توعيدو

يديعوت أحرنوت || وساطة أمريكية لتطبيع العلاقات بين إسرائيل وتركيا ومصر والأردن  
؟رصمت لاق انا م .. ليئارسا يي كيرملا ريفسلا تا حيرصت نم قيرع بصغة جوم .. "تارفاى لإ لينلا نم"

"من النيل إلى الفرات" .. موجة غضب عربية من تصريحات السفير الأمريكي بإسرائيل.. ماذا قالت مصر؟

- [التكنولوجيا](#)
- [دعوة](#)
- [التنمية البشرية](#)

- [الأسرة](#)
- [مدينا](#)
- [الأخبار](#)
- [المقالات](#)
- [تقارير](#)
- [الرياضة](#)
- [تراث](#)
- [حقوق وحرابات](#)

□

- 
- 
- 
- 
- 
- 

جميع الحقوق محفوظة لموقع نافذة مصر © 2026